

خبراء ومحللون وسياسيون وصحافيون دوليون:

الملف اليمني يختلف عن غيره.. ومغادرة الرئيس كارثة على البلاد والمنطقة

ميكيل: ما يحدث في اليمن ليس ثورة



وقال التقرير حتى إذا ما تخلى (الرئيس) عن الحكم فإنه لا مفر فيما يبدو من انزلاق اليمن إلى الفوضى والحرب وهو ما يمثل مخاطر كبيرة على شعبه وجيرانه ناهيك عن السعودية عملاق النفط...».

وذكر التقرير ان: «طموحات نخبة من الزعماء القبليين والقادة العسكريين تبنون العنف لإنهاء حكم الرئيس علي عبدالله صالح، ولكن حتى الحل الدبلوماسي لن يريح اليمن من الانهك الذي تسببه حركات متمردة، أو من أزمة في الموارد تدفع السكان الذين يتزايدون بسرعة إلى خوض معركة من أجل البقاء...».

وأكد تقرير الوكالة ان:

«الأوضاع السياسية غير المستقرة شجعت المتمردين ورجال القبائل والإسلاميين المتشددين من السيطرة على أجزاء من البلاد تغيب فيها سيطرة الحكومة...».

شفا الهاوية

أما مؤسسة (كارينجي) للسلام الدولي، فهي تحدد ضمن إحدى دراساتها الحديثة ضمن سلسلة دراسات «اليمن على شفا الهاوية» حقيقة الأزمة السياسية وتردي الأوضاع فيها وأخطر جوانبها التي اعتبرتها الدراسة أنها تتمثل في: «تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب أحد المخاطر الحقيقية التي تهدد وحدة اليمن واستقراره، بالإضافة إلى الحركات المطالبة بالانفصال، والمتمردون الحوثيون في المنطقة الحدودية مع المملكة العربية السعودية، باعتبارهم ثلاث جماعات تعمل وتستفيد من الأوضاع الراهنة...».

وتعزو الباحثة الاسترالية سارة فيليبس في مركز دراسات الأمن الدولي بجامعة سيدني في محاضرة لها إلى أن «تنظيم القاعدة دائماً ما ينشط في دول مضطربة.. فتفتقد أطرها النائية لوجود الدولة.. حيث يمكنهم ذلك من استغلال ظروف البلد المنهك اقتصادياً وأوضاعه المضطربة سياسياً من استجماع التنظيم لقواه وتشكيل قاعدة الجهاد في جزيرة العرب بإعلان اندماج الفرعين السعودي واليمني في بداية ٢٠٠٩م والقيام بتنفيذ عدة عمليات خطيرة في عمق الأراضي اليمنية والسعودية، بمحاولة تنفيذ عمليات في عمق الولايات المتحدة الأمريكية...».

يتواصل الاهتمام الدولي والاقليمي من نخب سياسية وإعلامية ومراكز دراسات وبحوث بالشأن اليمني والأوضاع الجارية فيه الآن. وتذهب بعض الآراء والتحليلات عميقاً بأن الحالة اليمنية تختلف تماماً عن غيرها من الحالات التي جرت وتجري في المنطقة. منهم من يرى أن ما يحدث في اليمن ليست ثورة أصلاً، وآخرون يدعون إلى ضرورة التنبه لمحتويات الملف اليمني.. المشكل الاقتصادي، تنظيم القاعدة، الحوثيين، والانفصاليين.. وقبل ذلك تداعيات مغادرة الرئيس علي عبدالله صالح لسلطة على اليمن ودول الجوار والمنطقة بآثارها:



أحمد عبدالعزيز



سارّة الخليفة: تملكني دهشة عظيمة عندما اسمع من يقول إن في اليمن ثورة يقودها حميد الأحمر وعلي محسن رويتزر: الأوضاع السياسية غير المستقرة شجعت المتمردين والمتشددين على ركوب موجة الشباب

سارّة الخليفة: تنظيم القاعدة استغل تردي الأوضاع لاستجماع قوته

وقدم تقرير لوكالة (رويترز)، (الخميس) الماضي قراءة عميقة للأزمة السياسية الراهنة، ومآلاتها في حالة ما غادر الرئيس علي عبدالله صالح الحكم الذي سيفتح الطريق أمام تنظيم القاعدة الإرهابي..

إلى الدولة المدنية، وليس إلى حفر قبورهم بأيديهم...».

تحليل عميق

مريم مسعود كارنيجي: «القاعدة» تهدد وحدة اليمن واستقرار المنطقة



«عبدالمجيد الزنادي» متهم بصناعة الإرهاب وأعلن من ساحة الثورة أنه زمن قيام «الخلافة الإسلامية».. وتعتاضم دهشتي عندما اسمع بعض اليمنيين يسمونها (ثورة شباب) ويصرون أن هذه الرموز هي من سيقدومهم

فقط.. وجانبه قائد عسكري (منشق) علي محسن يقر المحتجون أنفسهم بأنه مجرم حرب وأكبر رموز النظام الفاسد ويتاجر بالمجاهدين.. وثالثهم زعيم ديني متطرف

القرار الأممي «2014».. الانتصار للتغيير

«.. لا مهادنة تسعى إلى تأييد بقاء النظام ولا مواجهة تسعى إلى تفجير» لعل هذا ما أراد مجلس الأمن قوله في قراره رقم (٢٠١٤) الصادر حول اليمن.. ومما لا يدع مجالاً للشك أن المجلس قد استشرع إلى حد كبير عمق المازق وحجم المخاطر المحدقة، والتي من شأنها إذا ما استمر منطلق الغلبة والعناد أن تجعل من «الربيع العربي» خريفاً يمينياً تتساقط في كل مكونات الدولة..

المجلس اعتمد في صوغ القرار بهذا الشكل والمضمون على معطيات قيمة القفز عليها أو عدم أخذها في الحسبان، لا معنى له سوى «جر» اليمن على «مناخيره» من الدولة إلى اللادولة، سيما وقد بلغت الأوضاع ذروتها وفي طياتها من البرابور والقضايا المتراحمة ما يكفي لخلق صومال) آخر، لكنه أشد وأكثر خطراً على أمن المنطقة، والملاحمة الدولية.

< يأتي من بين جملة المعطيات، الخصوصية اليمنية التي تميزها عن دول «الربيع العربي» من حيث القبلية وانتشار السلاح، وتنظيم القاعدة، وحركات انفصالية ومذهبية في جنوب الوطن وفي شمال الشمال.. وديمقراطية ناشئة.

والأهم في المعطيات هو المازق، حيث لا هذا ولا ذلك من طرفي الأزمة بمقدوره أن يخطوا خطوة واحدة إلى الأمام لصالحه مع بقاء البلد موحداً آمناً ومستقراً.

هذا من جهة، ومن جهة أكثر أهمية، غياب البديل في حال سقط النظام (قسراً) سيما وقد أبانت أحزاب اللقاء المشترك عجزها، وأثبتت للخارج قبل الداخل أنها ليست بمستوى التحديات، وأنه ليس لديها رؤية، والأهم ما معني أن يصمد النظام في ظل غياب رؤى س الجمهورية وكبار قادة الدولة طيلة فترة العلاج في المملكة العربية السعودية التي امتدت ثلاثة أشهر و٢٢ يوماً.

< القرار، ويمثل ما هو انتصار للتغيير بمفهومه العام، إلا أنه (مخيباً) للأمال بالنسبة لمن كانوا علقوا آمالاً عريضة على البند (السابع) الذي يجيز التدخل العسكري أسوة بـ«إخوان» ليبيا، هؤلاء الأخيرين احتفظوا بالأحد معلنين تحرير ليبيا، من الليبيين طبعاً، بعد أن اكمل حلف الناتو احتلال آخر (بقعة) ليبية..



عبدالناصر المملوح

< ويكذب على نفسه قبل غيره من يقول إن قرار مجلس الأمن الدولي حول الأزمة اليمنية لم يشكل ضربة موجعة لأحزاب المشترك وفي مقدمتها الإخوان المسلمين (حزب الإصلاح) بتحالفاتهم المشيخية والدينية والعسكرية.. وتعتاضم «النكسة» لكونها جاءت بعد سلسلة من الانتكاسات انهكت ما يسمى «ثورة الشباب»: الأولى فشل التجريبيين التونسيين والمصرية في اليمن.. الثانية فشل الانقلاب الذي قادته المنشق علي محسن الأحمر، الثالثة فشل الانقلاب للمرمة الثانية والمتمثل بالحادث الإرهابي الذي تعرض له فخامة رئيس الجمهورية وكبار قادة الدولة أثناء أدائهم صلاة الجمعة داخل مسجد دار الرئاسة بتاريخ ٢ يونيو الفائت، الرابعة فشل محاولاتهم الدبلوماسية اقتحام معسكرات الحرس الجمهوري والسيطرة عليها في أربح ونهمهم والحجبة، وفشل محاولاتهم إسقاط محافظة تعز لتكون قاعدة حاضنة لما يسمى «الثورة».. الخامسة فشل المجلسين الانتقاليين (الانتقالي والوطني) فيما يحمل من فشل ذريع في تشكيل قيادة موحدة تتفنع الداخل والخارج بأن هناك البديل.

الانتكاسة السادسة.. تتمثل في عودة رئيس الجمهورية سالماً معافى بعد رحلة علاجية ليست بالقصيرة في المملكة العربية السعودية، وهم- المشترك- الذين رهنوا على منعه من العودة متحدتين عن (بقايا) نظام.

< وتعتاضم الانتكاسة السابعة أكثر لكونها (أممية) وتتكس إلى حد كبير وجهة النظر الدولية حول حقيقة ما يجري في اليمن، وكيف أنها أزمة وتبادل للعنف، لقد خلا القرار من مصطلح «الثورة» ليقصر الحديث عن «أزمة» وحركات احتجاج، لكنها ليست سلمية.. القرار طالب المجموعات المعارضة بالامتناع عن العنف والكف عن استخدام القوة لأغراض سياسية، وفي بند آخر طالب المجلس بإزالة كافة المجاميع المسلحة وكافة الأسلحة من مناطق المظاهرات السلمية، وعدم الاستقزاز والاستخدام غير القانوني للأطفال.

< كحكاية العنف المضاد الذي حاول جهابذة الإخوان المسلمين تصويره بأنه لا يتنافى مع مبادئ الثورة السلمية، لم ينطل على المجتمع الدولي بغير ما كشف غباؤه وجهل هؤلاء، حتى أنهم لا يفتقرون أن السلمية في القانون الدولي هي: «التضحية من طرف واحد».

وكذلك الحال مع حكاية حماية المعتصمين عندما حاول جهابذة «الإخوان» التبرير للانشقاق العسكري، هذا الأمر هو الآخر لم ينطل على أحد، الثورة السلمية لاتحتاج إلى حماية لا جيش نظامي ولا مليشيات مسلحة، ذلك أن قطرة الدم الواحدة تتال من النظام أكثر مما تتال من المعارضة.

< ربما كان الخارج في بادئ الأمر مشوشاً وكان البعض يعتقد أن الفبركات والتضليل الإعلامي الذي تقوده «الجزيرة» و«سهيل» أنها تعبر عن واقع مرئي معين وأن ما يدور داخل الساحة اليمنية لا يختلف عما حدث في تونس ومصر، وأن المطالب التي ترفع هي تعبير عن مطالب تمثل قوى سياسية واجتماعية تدعو إلى الإصلاح السياسي العام وبالطرق السلمية، ولكن بعد الانشقاق العسكري وجريمة مسجد دار الرئاسة وحرب الإرهاب في زنجبار، ومليشيات حزب الإصلاح المسلحة في أربح ونهم وتعز وفي منطقة الحصبة بأمانة العاصمة تضحت الصورة وبالشكل الذي تبلور فيه قرار مجلس الأمن.

nmm7979@gmail.com



اهتمام دولي بالوضع الاقتصادي والإنساني في اليمن

الأهم المتحدة تدعو المنظمات المانحة الى دعم اليمن لتجاوز مرحلته

مع صدور قرار مجلس الأمن الدولي ٢٠١٤ الخاص بالأوضاع والأزمة السياسية في بلادنا تزامن معه اهتمام لافت من المنظمة الدولية بالأوضاع الاقتصادية والإنسانية، وهو الأمر الذي أفردت له حيزاً كبيراً في بنود القرار، مما يشير إلى ان الأسرة الدولية عازمة بشكل جدي لإيلاء الجانب الاقتصادي والإنساني في بلادنا الأهمية والدعم اللازمين جنباً إلى جنب مع الشأن السياسي:

إسامة الشرعي

تبلغ طاقتهم (٦,٧) مليون طن سنوياً هو الأكثر أهمية لأسواق الطاقة العالمية...».

وحذر تقرير رسمي حديث من انهيار وشيك لقطاع الكهرباء نتيجة انعكاسات الأزمة السياسية والاعمال التخريبية التي تتعرض لها المحطات الكهربائية وخطوط الأمداد من قبل عناصر تخريبية والتي كيدت الدولة خسائر فادحة، إضافة إلى أزمة الكهرباء التي يعيشها السكان الآن، وطالب التقرير الصادر عن وزارة الكهرباء والتي نشرت «الميثاق» ملخصاً له الأسبوع الماضي طالب الحكومة بتوفير دعم مالي عاجل يحول دون عجز المؤسسة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الآخرين.

وإزاء هذه الأوضاع يتوقع مراقبون دوليون ان تجد اليمن من الأسرة الدولية خاصة الامم المتحدة والدول والمنظمات المانحة الدعم الاقتصادي الكبير لتجاوز محنته السياسية الاقتصادية الراهنة، خاصة وان قرار مجلس الامن في احد بنوده طالب المجتمع الدولي على تقديم المساعدة الإنسانية والاقتصادية لبلادنا، وفي هذا الصدد جميع اطراف الأزمة تسهيل عمل وكالات الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى ذات الصلة، وضمان الوصول الكامل والأمن ودون عوائق لتسليم الاشخاص المحتاجين في جميع أنحاء اليمن المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب.

متوفراً في الاصل لبلادنا بدأ يتقلص لأسباب متعددة في مقدمتها الأزمة السياسية الراهنة. ويقول كاتب التقرير أشلي كليمنتس: انه لمن المفارقات ان تقوم بعض الجهات المانحة بسحب تمويلها لليمن في الوقت الذي يواجه فيه أحد أكبر التحديات الإنسانية على الإطلاق.

تحذير دولي

على ذات السياق حذر برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة «الاربعة» الماضي من تداعيات تدهور الامن الغذائي في اليمن بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية ونقص الوقود الحاد وعدم الاستقرار السياسي.

ووصفت المديرية التنفيذية للبرنامج جوزيت شيران ان الوضع في اليمن يطارده السكان نساءً واطفالا وشيوخا.

واهتمت دوائر الامم المتحدة والدول والمنظمات المانحة خلال الفترة الماضية بالتدهور الاقتصادي الحاصل في بلادنا جراء الأزمة الراهنة، حيث تناقلت مؤخراً إعلان البنك المركزي اليمني عن ارتفاع الدين الخارجي لليمن (٦) مليارات و(٢٧٤,٦) مليون دولار أمريكي بنهاية شهر اغسطس ٢٠١١م.

وقالت وكالة «رويترز» (الجمعة): «انه في ظل الانخفاض الحاد في صادرات النفط كان التفجير الذي اصاب في ١٥ أكتوبر الماضي خط انابيب يغذي مرفاً تصدير الغاز الطبيعي المسال الذي

أصدرت شبكة الأنباء الإنسانية «ايرين» التابعة لمنظمة الامم المتحدة قبل ايام قليلة من صدور قرار مجلس الأمن بشأن اليمن تقريراً قالت فيه على لسان مسؤولي منظمات الاغاثة التابعة للأمم المتحدة ان اليمن على شفا كارثة انسانية، وبينما تتزايد الاحتجاجات الموالية والمعارضة في مختلف أنحاء البلاد يزداد معها ايصال المساعدات تعقيد أكثر من ذي قبل.

وقال التقرير ان اليمن الذي يعتبر أحد أفقر بلدان المنطقة يعاني الآن من حركة تمرد في الشمال وحركة انفصالية في الجنوب، وانتشار نشط لتنظيم القاعدة الارهابي في عدة مناطق من البلاد.. الأمر الذي يعمق تدهور أوضاعه الاقتصادية والإنسانية.

واشار التقرير إلى انه في الوقت الذي يزداد فيه الوضع الانساني الهش سوءاً يتسبب تردد الجهات المانحة والاندماج الأمن والتعقيدات اللوجستية في عاقبة وصول المساعدات للفتات الأكثر ضعفاً وشباباً وحركة الانشقاق في الجنوب، وانتشار الممثل المقيم لمنظمة «اليونسيف» في بلادنا لدينا العديد من الحالات الانسانية المزممة.. ان الأوضاع الانسانية تبلغ في كثير من الاحيان درجة من التعقيد لم يسبق لها مثيل في تجاربنا ضمن المجتمع الانساني الدولي..

تراجع الدعم

وكشفت الشبكة عن ان التمويل الذي كان